مجازر ٨ ماي ١٩٤٥ في الجزائر وانعكاساتها على علاقة الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالحركة الوطنية (١٩٤٥-١٩٤٧)

د.العياشي روابحي
جامعة باجي مختار عنابة. الجزائر

الكلمات المفتاحية:
الجزائر،الإدارة الاستعمارية الفرنسية، الحرب العالمية الثانية،٨ ماي ١٩٤٥، قانون العفو سنة ١٩٤٦،القانون الأساسي للجزائر.

الملخص:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥تظاهرت فرنسا المنهزمة أمام ألمانيا سنة ١٩٤٠ بمظهر القوة المتجبرة تجاه الشعب الجزائري الأعزل حينما أقدمت على ارتكاب مجازر ٨.ماي١٩٤٥التي راح ضحيتها أكثر من ٤٥٠٠٠شهيد، واعتقال زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، كل ذلك من أجل إرهاب الشعب الجزائري الذي طالب بالوفاء بالوعود السابقة التي قطعتها فرنسا على نفسها من تقرير المصير وإشراق شمس الحرية ،وكذلك من أجل ترويع بقية المستعمرات الفرنسية حتى لا تتجرأ على المطالبة بالاستقلال والتحرر من العبودية.

والواقع أن اهتزاز مكانة فرنسا لدى الرأي العام الوطني و الدولي جراء هذه الجرائم المروعة فرض عليها السعي لامتصاص غضب الشعب الجزائري وذر الرماد في عيون الحركة الوطنية الجزائرية. ومن هنا كان الحديث عن سياسة التهدئة التي باشرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية و سعيها لبناء جسور علاقة جديدة مع الحركة الوطنية الجزائرية خاصة خلال سنتي ١٩٤٦و١٩٤٧،وهو ما سنحاول تفصيله في هذه الورقة البحثية التي سنعرض فيها إلى قرار العفو على المعتقلين السياسيين الذي صدر بمقتضى مرسوم ٠٩.مارس ١٩٤٦،والقانون الأساسي للجزائر الصادر في ٢٠سبتمبر١٩٤٧،وهو القانون الذي أطلقت عليه الصحافة الفرنسية اسم دستور الجزائر ١٩٤٧،والذي أثار كثيرا من اللغط والجدل السياسي في الجزائر وفرنسا.

أضعفت الحرب العالمية الثانية المركز الدولي لفرنسا بسبب الهزيمة النكراء التي منيت بها على يد جيوش المانيا النازية في شهر جوان ١٩٤٠، وكذا التهميش الدولي الذي طالها

من قبل الحلفاء المنتصرين بتحييدها و إبعادها من المشاركة في مؤتمر يالطا سنة١٩٤٥ ، الذي انعقد بشبه جزيرة القرم، وفيه تم وضع اللمسات الأخيرة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، و ميثاق الأمم المتحدة. و لم تشارك فيه فرنسا كلية مما جعلها دولة ثانوية، بل دولة نصف منتصرة ومحررة من قبل الحلفاء، وصارت عظمتها أسطورة وخرافة ماضية. وعلى هذا الأساس تظاهرت بالقوة العسكرية في مواجهة الشعب الجزائري الأعزل حيث أقدمت على ارتكاب مجازر٨ ماي١٩٤٥.

والواقع أن اهتزاز مكانة فرنسا و تضعضع سمعتها لدى الرأي العام العالمي جراء جرائمها المرتكبة في حق الشعب الجزائري فرض عليها السعي لامتصاص غضب الجزائريين و ذر الرماد في عيون الحركة الوطنية الجزائرية، و بالتالي تبيض صورتها الخارجية. ومن هنا كان الحديث عن إعادة بناء الحركة الوطنية الجزائرية ومحاولة التهدئة من فرنسا انطلاقا من عدة إجراءات قانونية وسياسية، كانت قد تكثفت خاصة خلال الفترة القصيرة التي أعقبت هذه المجازر.

وقبل تفصيل ذلك نرى من الملائم أن نسوق لمحة عن هذه المجازر الوحشية التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية في حق الشعب الجزائري الأعزل لأن ذلك سيساعدنا أكثر على فهم الأحداث التي نسوقها.

١- مجازر ٨ ماي ١٩٤٥ في الجزائر: الأسباب، النتائج والانعكاسات

إن انتهاء الحرب العالمية الثانية في ٧ ماي ١٩٤٥ لم يكن في واقع الأمر حدثا هاما بالنسبة للحلفاء المنتصرين فقط، بل كان يعني الجزائريين أيضا الذين سيقفون على حصيلة مشاركتهم فيها، وما وعدوا به من تقرير مصير من قبل الحلفاء الذين عقدوا الميثاق الأطلسي في ١٢ أوت ١٩٤١ ووعدوا بتحقيق السلم الذي يوفر لجميع الأمم أسباب عيشها بأمان داخل حدودها، ويؤمن الضمانة لكل الشعوب لتتمكن من العيش بحرية ودون خوف أو حاجة، خاصة وأن حصيلة الجزائريين الأولية في هذه الحرب كانت متنوعة ومتعددة من ضحايا بشرية واستنزاف الثروات الطبيعية.فقد كان أبناء الجزائر يساقون إلى ميادين خارج بلادهم، في حروب لا مصلحة لهم فيها،وقتل الكثير منهم في تلك الحروب، حيث الإسهام الجزائري في ميدان الحرب وفي المجهود الحربي الفرنسي كان معتبرا ولا غنى للسلطات الاستعمارية الفرنسية عنه في تلك الأثناء.[١]

والأكثر من هذا كله أن السلطات الاستعمارية الفرنسية تجاهلت مطالب الحركة الوطنية الجزائرية التي أصدرت بيان الشعب الجزائري في ١٠ فيفري ١٩٤٣ الذي استنكر

الاستعمار وطالب بتصفيته وتطبيق مبدأ تقرير المصير ومنح الجزائر دستورا خاصا بها وغيرها من المطالب الأخرى. غير أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية حاولت ذر الرماد في عيون الحركة الوطنية الجزائرية بإصلاحاتها المزعومة التي تضمنتها أمرية ٧ مارس ١٩٤٤، والتي لم تكن في الحقيقة سوى اجترار لمشاريعها الإدماجية القديمة،الأمر الذي رفضه الجزائريون مصرين على مواصلة العمل المشترك لتقرير مصير الشعب الجزائري.[2]

وفي خضم هذه التطورات كان يوم ٨ ماي ١٩٤٥ الذي خرج فيه موكب من المتظاهرين الجزائريين يسير في شوارع عدة مدن جزائرية، وكان قوامهم آلاف من الأشخاص ما بين تسعة آلاف وخمسة عشر ألف. وكانت فرق الكشافة الإسلامية في المقدمة ينشدون أناشيد وطنية ويرددون شعارات تندد بالاستعمار مثل: " فليسقط النظام الاستعماري، يحيا الميثاق الأطلسي، تحيا الجزائر الحرة... " فتدخلت الشرطة الفرنسية وأطلقت الرصاص، وأودت بحياة آلاف الجزائريين وأوقعت الكثير من المذابح.[3]

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو: لماذا أقدمت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على ارتكاب هذه المجازر الدموية ؟ وما هي نتائجها وانعكاساتها ؟

يمكن تلخيص أسباب إقدام هذه الإدارة على اقتراف هذه المذابح فيمايلي:

-مطالبة الجزائريين بالوفاء بالعهود ذات الصلة بحقوقهم في الحرية والاستقلال كثمرة لوعيهم وحرصهم على استغلال الظروف لانتزاع المطالب الموعودة أصلا، والمشروعة وطنيا ودوليا.

-إصرار فرنسا الاستعمارية وعنادها المتمثل في الحفاظ على المستعمرات، مهما كان الثمن كمظهر للعظمة والقوة والمكانة الوهمية.

-انتهاج أسلوب القمع والتقتيل للمدنيين لإعياء الحركة الوطنية الجزائرية وإضعافها.

-التظاهر بالقوة العسكرية،حتى لا يتجرأ الشعب الجزائري على مواجهتها عسكريا مستقبلا.

-إرهاب بقية المستعمرات الفرنسية واستئصال فكرة الحرية والاستقلال عن فرنسا.[4]

أما نتائج وانعكاسات هذه المجازر فتتلخص فيما يلي:

- حصيلة بشرية كارثية قدرت بأكثر من ٤٥ ألف شهيد.

- اعتقال زعماء الحركة الوطنية الجزائرية أمثال البشير الإبراهيمي، فرحات عباس، الدكتور صالح سعدان،وغيرهم وحل جبهة أحباب البيان والحرية في ١٤ ماي ١٩٤٥.

-وضوح الرؤية أمام الحركة الوطنية الجزائرية التي أقنعتها الحوادث بحقيقة الاستعمار وتأكدت من خرافة تحقيق الاستقلال بالوسائل السلمية.

-عمقت هذه المجازر الهوة بين الشعب الجزائري والمستعمر الفرنسي،وأفرزت جيلا جزائريا تشكل وعيه السياسي في خضم هذه المذابح، فأصبحت الدعوة إلى الكفاح المسلح مرشحة لأن تجد لها صدى واسعا بعد أن تأكد عقم النضال السياسي.[5]

بهذا يتراءى لنا أن مجازر ٨ ماي ١٩٤٥ بالجزائر لم تكن عفوية، فرضتها ظروف معينة بل كانت مقصودة لن المستعمر الفرنسي تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن خروج الجزائريين في تلك المظاهرات يمثل بداية تحول حقيقي في قناعة الجزائريين وتصحيح مسار كفاح الشعب الجزائري ضد الوجود الاستعماري ومظالمه وشروره. وعلى هذا الأساس حاول الفرنسيون كعادتهم احتواء وتمييع مطالب الجزائرين من خلال إيهامهم بإصلاحات هزيلة تضمنها قانون العفو الصادر في ٩ مارس ١٩٤٦، والقانون الأساسي للجزائر في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧.

٢-مرسوم ٠٩ مارس١٩٤٦ وخلفياته

بعد مجازر٠٨ ماي١٩٤٥ قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإلقاء القبض على زعماء الحركة الوطنية الجزائرية وفي مقدمتهم فرحات عباس والدكتور سعدان، ووجهت لهم تهمة المساس بالسيادة الوطنية الفرنسية في الداخل والخارج، وقد تم توقيفهم أثناء توجههما إلى الحاكم العام الفرنسي(شاتنيو)(chataigneau)بمقر القيادة الفرنسية بالجزائر العاصمة، وذلك للتعبير عن فرحتهما وفرحة كل الشعب الجزائري بمناسبة انتصار فرنسا وحلفائها على النازية.[6]

كما تم توقيف الشيخ البشير الإبراهيمي وسائر رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أتباعها و كل مناصري و مؤيدي الحركات الوطنية الأخرى، و أعلنت السلطات الاستعمارية الفرنسية حالة الطوارئ، كما قامت بحل حزب أصدقاء البيان و الحرية.[7]

و تبعا لذلك عاش المسلمون الجزائريون تحت وطأة قانون الطوارئ السيء السمعة الذي بمقتضاه لا يمكن للجزائري أن يتنقل من مكان إلى آخر إلا بإذن من السلطة الاستعمارية الفرنسية التي يخضع لها. وإذا خالف ذلك اعتبر ثائرا وعاصيا لأوامر هذه السلطة مما يؤدي إلى توقيفه واعتقاله.

وعلى هذا الأساس باشرت السلطات الاستعمارية الفرنسية حملة اعتقالات واسعة عقب مجازر٠٨ماي١٩٤٥ خلال الأسابيع القليلة التي تلت تلك الجرائم، و قد قدر عدد الموقوفين بحسب إحدى وثائق الأرشيف الفرنسي ب٢٣٦٣ موقوفا في عمالة قسنطينة، و ٣٠موقوفا بعمالة الجزائر، و٣٧٨موقوفا بعمالة وهران.[8] أي ما مجموعه ٢٧٧١ موقوفا على

مستوى التراب الوطني،ويكاد يكون مجموعهم من عمالة قسنطينة التي شهدت أبشع جرائم القتل والاعتقال وكانت مسرحا لأهم المظاهرات.غير أن إحدى الوثائق القضائية العسكرية الصادرة عن محكمة قسنطينة كانت قد تحدثت عن نحو ٤١٤٣موقوفا.[9]

أما محمد حربي فقد قدر عدد الموقوفين ب ٤٥٦٠موقوفا كلهم صدر في شأنهم ١٣٠٧ حكما قضائيا أغلبهم كان بالإعدام،[10] وبصرف النظر عن هذا التضارب في الأرقام، فان الشيء الثابت أن القمع الوحشي وموجة الاعتقالات العشوائية التي طالت الوطنيين الجزائريين وعموم الشعب المشارك في المظاهرات كانت واسعة.

بالإضافة إلى ذلك قام رجال الشرطة الفرنسية باختطاف عددا كبيرا من الجزائريين ونفذوا في حقهم عقوبة الإعدام بغير وجه حق وخارج سلطة القانون،وقاموا بحرق جثثهم من أجل إخفاء آثار الجريمة .و لما رفع ذويهم و أهاليهم شكاوي طالبوا فيها العدالة الفرنسية بإحقاق الحق، صمت آذان رجال السلطة القضائية عن سماع هذه الشكاوي، بل أن هيئة الدفاع و المحامين الفرنسيين رفضت تبني قضيتهم، و لم يتجشم المحامون الفرنسيون و رجال القضاء عناء التثبت من الوقائع و النظر في مطالبهم.[11]وذلك يشكل مظهرا من مظاهر انحراف العدالة الفرنسية التي أكدت على عدم استقلاليتها و راحت تنزل أقصى العقوبات في حق الأهالي الجزائريين وفق محاكمات هزلية كان القاضي فيها خصما للمتهم، و قد بدأت فصولها في٢٦ماي ١٩٤٥،وهكذا أنزلت عقوبة الإعدام في حق الأشخاص الذي اتهموا بالتحريض على العصيان والإخلال بالنظام العام وقيادة الانتفاضة والتمرد على قوانين الجمهورية الفرنسية، كما سلطت هذه العقوبة البائسة أيضا ضد المتهمين بتصفية الأوربيين، أو الذين قاموا بحرق أو السطو على الممتلكات، وشملت أيضا الأشخاص الذين كانوا في حالة فرار حيث أصدرت العدالة الفرنسية حكما غيابيا ضدهم يقضي بتطبيق هذه العقوبة الوحشية.[12]

على إثر هذه العمليات البربرية،ونتيجة لتضعضع مكانة فرنسا في عيون الأهالي المسلمين الجزائريين وحتى الرأي العام العالمي، سارعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى إصدار قانون العفو عنها تكفر عن ذنبها الذي ارتكبته في حق الجزائريين.وهكذا صادق البرلمان الفرنسي على قانون العفو في ٠٩مارس ١٩٤٦ وسمح بتشكيل لجنة عفو منحها السلطة التقديرية الواسعة في التعامل مع ملف الاشخاص الموقفين،وكانت هذه اللجنة تتشكل من ١٠ برلمانيين يمثلون مختلف التيارات السياسية الفرنسية و٠٦ موظفين سامين يرأسهم مدير

مركزي بوزارة الداخلية، و٤٠مدراء من وزارة العدل وعكفت هذه اللجنة على النظر في العقوبات التي سلطت ضد الأهالي المسلمين الجزائريين إثر مجازر ٠٨ ماي١٩٤٥.

ونص القانون على إنشاء هذه اللجنة على طريقة وإجراءات المداولات الخاصة بها، حيث وقع التوافق على أن يتم إصدار التوصيات بالعفو عن طريق التصويت بقاعدة الأغلبية وهكذا استفاد بعض المحكوم عليهم بالإعدام من إجراء تخفيض العقوبة، ورغم ذلك فإن محاكم الإدارة الاستعمارية الفرنسية استمرت في نهجها الخارج عن القانون وواصلت إجراء تنفيذ أحكام الإعدام رميا بالرصاص في حق بعض المتهمين.[13]

وهو الأمر الذي جعل الصحافة الوطنية وزعماء الرأي الوطنيين يشجبون بشدة هذه الممارسات الوحشية، وكتبت صحيفة (ايقاليتي)(égalité) في عددها ٥٦:(في١٣دسيمبر١٩٤٦ تم اخطارنا حول برمجة تنفيذ عمليات الإعدام سيقع تنفيذها في اليوم الموالي على السادسة صباحا بمدينة قسنطينة، ونتيجة لذلك باشر السيد أحمد بومنجل دون إبطاء عدة اتصالات مع دالي باي وكوش يونس عن الحزب الشيوعي الجزائري وأحمد بودة عن حزب الشعب الجزائري إلى جانب الاشتراكي بالومبا Palomba المستشار العام عن عنابة، وشكلوا مندوبية استقبلها الحاكم العام، و كانت هذه المندوبية قد طلبت منه وقف عملية الإعدام المبرمجة أو على الأقل إرجاء عملية تنفيذها، ووعد هذا الأخير المعنيين بالنظر في الأمر التدخل لصالحهم، إلا أنه في اليوم الموالي بلغتهم أخبار مؤداها أن هؤلاء الأبرياء تم إعدامهم ببرودة).

وفي السياق ذاته دائما قالت الصحفية المذكورة أيضا أنه حينما قام الرئيس الفرنسي(ليون بلوم) بتخفيض العقوبة لعشر أشخاص محكوم عليهم بالإعدام في١٩ديسمبر ١٩٤٦،فإن العدالة الفرنسية لم تحترم قراره، وأمرت بتنفيذ عقوبة الإعدام في حق ثلاثة مسلمين جزائريين بعد هذا التاريخ ، وأن الأشخاص المحكوم عليهم وجدوا أنفسهم أمام وعد لم يوف، وهم يطالبون العدالة الفرنسية بوقف حقيقي لعمليات الإعدام ومراجعة الأحكام الجائرة الصادرة عقب أحداث ٠٨ ماي١٩٤٥.[14]

بهذا نرى أن العدالة الفرنسية لم تحترم قانون العفو الذي أصدرته أعلى سلطة في الدولة الفرنسية، وبقيت مصرة على تنفيذ عقوبة الإعدام الشائنة والسيئة السمعة، وكل ذلك انتقاما من المسلمين الجزائريين الذين لبوا نداء الحركة الوطنية وخرجوا في مظاهرات سلمية يوم٠٨ ماي١٩٤٥، لكن فرنسا الاستعمارية بمواقفها العنيدة ظلت على حالها بغرور وعناد وغطرسة،ولم تتعلم من محنة الحرب العالمية الثانية التي اثبت أن العنف والظلم

يقابله بالضرورة سلوكا أكثر رعونة وظلما وتهورا، كما أنها لم تستوعب درس الهزيمة النكداء التي منيت بها على يد الجيوش النازية في هذه الحرب.

٢-القانون الأساسي للجزائر في٢٠سبتمبر١٩٤٧ وتداعياته

في مطلع سنة١٩٤٧ كثرت المناقشات على مستوى الدوائر الرسمية الفرنسية في كل من الجزائر وفرنسا حول مستقبل الجزائر، ونتيجة لذلك عكفت الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) بالاشتغال على التأسيس لقانون أساسي للجزائر"Un statut d'Algérie" وهللت له الصحافة الفرنسية و أطلقت عليه إسم دستور الجزائر، وتم إصداره في ٢٠سبتمبر١٩٤٧ بعد المصادقة عليه من قبل الهيئات الدستورية الفرنسية ويتشكل هذا القانون من ثمانية أبواب وستين مادة، وتتخلص محاوره الأساسية فيما يلي:

-الجزائر قطعة فرنسية وهي جزء لا يتجزأ من أراضيها و تتكون من ثلاث مقاطعات.

-يتساوى سكان العمالات الجزائرية في جميع الحقوق والواجبات.

-يحق للمسلمين الجزائريين البقاء على أحوالهم الشخصية ويخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية.

-يمثل الحاكم العام الفرنسي الجمهورية الفرنسية في الجزائر، وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية.

-يتأسس مجلس حكومة في الجزائر إلى جانب الحاكم العام يتألف من ٠٦ أعضاء ويعكف على تنفيذ قرارات الجمعية الوطنية الفرنسية.

-تتكون الجمعية الجزائرية (البرلمان) من١٢٠عضو:٦٠ منهم يمثلون المواطنين من المجموعة الانتخابية الأولى(الفرنسيون) و٦٠ يمثلون المواطنين من المجموعة الانتخابية الثانية(الجزائريون).

-إلغاء نظام الحكم العسكري في الجنوب الجزائري.

-فصل الدين عن الدولة.[15]

وإذا كان هذا القانون موجها بالأساس الى سكان الجزائر، فكيف يتصور موقفهم منه بناء على ما ورد في محتواه؟ وما هي العناصر الجديدة التي تحملها هذه الوثيقة(الدستورية) فيما يخص علاقتهم بالإدارة الفرنسية بالفرنسية في الجزائر وفي الميتروبول؟ وهل حقا استجاب لمطالب الحركة الوطنية أم أنه قلب لها ظهر المجن وحاول تضليلها؟

لم يلق هذا القانون تجاوبا من جانب الطبقة السياسية الجزائرية بالمستوى الذي كانت تتمناه الإدارة الفرنسية حيث كان مخيبا لأمالها لأنه أكد على ربط الجزائر بفرنسا، ونظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا، وهذا ما جعل الحركة الوطنية ولاسيما تيارها الاستقلالي يمتعض منه ويرفضه ويراه عبثا سياسيا[16]، لأنه كان لا يختلف عن القوانين التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ ان وطأت أقدامها بالجزائر اعتبارا من سنة ١٨٣٠، بغرض دمجها في فرنسا، رغم أنه كان قانونا إصلاحيا بحسب شكله و ظاهره، غير أن فحواه ومضمونه كان ينطوي على عنصرية استعمارية مقيتة[17].

والأكثر من هذا كله أنه كان يحمل مسخا ديمقراطيا وخرقا واضحا لمبدأ المساواة بين المواطنين إذ لا يعقل أن يتساوى عدد نواب ١٠ملايين جزائري مسلم بعدد نواب ٨٠٠ألف معمر،و فضلا عن هذا فإن الإدارة الاستعمارية الفرنسية أكدت على خداعها الاستعماري، حيث دخلت بعض الأحزاب الجزائرية تجربة انتخابات المجلس الجزائري التي جرت في شهر أفريل١٩٤٨، وقد كانت عنوانا واضحا ونموذجا حقيقيا للغش والتزوير،و اغتصابا فضيعا لأبسط قوانين الجمهورية و قواعد الديمقراطية التي ضمنتها فرنسا في مختلف دساتيرها منذ نجاح ثورتها سنة١٧٨٩،وذلك بتزكية و توجيه من الحاكم العام الفرنسي المحسوب على التيار الجمهوري الديمقراطي، حيث افرزت نتائج هذه الانتخابات المزورة:

-٤١ نائبا من الموالين للإدارة الاستعمارية الفرنسية والذين يصطلح على تسميتهم في أدبيات الحركة الوطنية بـ (بني وي وي Beni oui oui).

-٠٩ نواب عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD.

-٠٨ نواب عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA

-نائبات مستقلان فقط.[18]

وانطلاقا من هذه الإجراءات يمكن القول أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تكن جادة في مسعاها الإصلاحي، لأن هدفها المركزي كان القضاء على فكرة الاستقلال من أذهان الجزائريين، وإبقاءهم رهائن البطش الاستعماري وعبودية المستوطنين الأوروبيين. وإذا كان موقف الجزائريين من هذا القانون على النحو الذي سقناه، فكيف كان موقف المعمرين منه؟

لقد رفض المعمرون في البداية هذا القانون لأنهم تخوفوا منه، واعتقدوا أنه أجحف في حقهم لأنه وضعهم على قدم المساواة مع نظرائهم الجزائريين أصحاب الأرض لأنهم لم

يهضموا حقيقتهم التاريخية وهم دائما غرباء عن هذه الأرض، غير أن طرق تنفيذه بددت مخاوفهم، حيث قدمت لهم الإدارة الاستعمارية الفرنسية كافة الضمانات والاحتياطات بما يكفل لهم دوام السيطرة على الجزائر كسادة دائمين أو تكريس فكرة جزائر السادة والعبيد التي كانوا يحلمون بها على الدوام، ضف إلى ذلك أن علاقتهم القوية بالعناصر الحاكمة من ذوي النفوذ والسلطة، و الذين يسيطرون على الساحة السياسية في فرنسا، و لهم اليد الطولى في إدارة الشأن السياسي الفرنسي جعلتهم كذلك يطمأنون له و يتقبلون أحكامه.وبالفعل فإن هذا القانون لم يطبق بالصيغة التي صدر وفقها، ولم يكن ذلك بسبب معارضة الوطنيين الجزائريين له فحسب، وإنما أيضا بسبب مقاومة الكولون له حتى يبقون يحكمون سيطرتهم على الجزائر.[19]

والواقع أن الأوروبيين في الجزائر كانوا دائما ومنذ القرن التاسع عشر تاريخ تقاطرهم على الجزائر تراودهم هذه الأحلام، وهي الاستقلال في تسيير شأن الجزائر وعدم تدخل فرنسا فيها إلا عند الضرورة القصوى،مثل إمدادهم بالجيش لقمع الوطنيين أو شراء منتوجاتهم أو سد عجز الميزانية ونحو ذلك.

ولكن الوضعية غير الطبيعية أبت إلا أن تولد معها ردود أفعال بعيدة الأعماق في الحركة الوطنية الجزائرية، بحيث أن بعض الساسة الجزائريين المعتدلين وبعض الطبقات المتوسطة ممن كانوا يمنون أنفسهم دائما بأنه سيأتي يوم يجدون فيه مجال التفاهم مفتوحا مع فرنسا قد نفضوا أيديهم بصورة نهائية عن هذه الآمال، وأصبحوا يرون أن الباب الوحيد الذي بقي أمامهم وأمام الشعب الجزائري برمته هو باب النضال الحقيقي، وكانت الحركات الوطنية إذ ذاك هي حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أنجبها حزب الشعب الجزائري ذو المطالب الاستقلالية، ومذهبها كان يقوم على النضال المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير البلاد و تحقيق الاستقلال . والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وسياسته كانت تقوم على نظرية المطالبة بالإصلاحات في الإطار الفرنسي، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كانت تهتم بالدرجة الأولى بإحياء الشخصية الجزائرية التي تتركز على عروبتها وإسلامها، ولكنها كانت تأيد الحركات الوطنية بطريقة غير مباشرة، يضاف إلى ذلك الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان العامل الأساسي في ضعف مذهبه هو مطالبته بالإدماج وحرصه على جمع أنصاره من بين الفرنسيين والجزائريين معا وهذا ما كان صعب التحقيق بحكم طبيعة الأشياء.[20]

وهو الأمر الذي جعله يعمل على تغيير تكتيكه السياسي ومحاولة التقرب من الجماهير باحترام مشاعرها، والنظر إلى مطالبها بروح جديدة تسعى إلى تنقية الأجواء

بإبعاد العناصر الشيوعية التي اتهمت برفع الشعارات المعادية للحركات الوطنية ورجالها. وفي هذا الإطار أبعد المناضل " عمار أوزقان" الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري بقصد التقرب إلى الحركات الوطنية والجماهير الشعبية ونشط نقابته " الكونفيدرالية العامة للعمال " التابعة له ، والتي تمكنت من الأوساط العمالية بوضعها التنظيم النقابي المسموح به للدفاع عن حقوق العمال في كل من فرنسا والجزائر على حد السواء.[21]

وكانت كل هذه الحركات السياسية تستند الى قوة تنطلق منها، فقوة حركة الانتصار هي الطبقات الشعبية الكادحة والمثقفين الثوريين، وقوة أنصار البيان تتمثل في الإطارات الإدارية والمثقفين ثقافة فرنسية، وقوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منحصرة في المثقفين باللغة والثقافة العربية الإسلامية.[22]

والحقيقية أن التطورات السياسية والقانونية التي عرفتها الساحة الوطنية في تلك الأثناء أدت إلى تسمم العلاقة بين الطبقة السياسية الجزائرية والإدارة الاستعمارية الفرنسية، وخاب أمل الوطنيين الجزائريين في الإصلاحات الفرنسية بما في ذلك رموز النخبة المسلمة، الذين اعتقدت فرنسا أنها صنعتهم صنعا وجعلت منهم عبيدا طائعين وعملاء خاضعين، فإذا هم بين عشية وضحاها يقلبون لها ظهر المجن، وينفضون من حولها ويلفظون سياستها، ولنا من هذه الطائفة مثال فرحات عباس الذي يبدو أنه شعر بالضيم و القنوط من سياسة الإصلاحات الفرنسية وراح يتحدث عن استحالة الثورة بواسطة القانون.[23]

في الختام نقول إن هذه التناقضات كانت منشئة لأزمة ثقة عميقة وفجوة سحيقة بين الجزائريين وفرنسا الكولونيالية، كما أنها أحدثت قطيعة من النضال السياسي، الذي أكد سلبيته وعقمه وعدم فعاليته كلية، وإن استمرار المراهنة عليه وحده كان في نظر الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف مشاربها وتوجهاتها لا يعدو أن يكون مراهنة ومجازفة بالمصير والأمل ومستقبل الحركة الوطنية ومطامح الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، لذلك جرى التفكير بصورة جدية في العمل المسلح، وهو ما تجسد فعلا في ثورة الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤ التي حطمت كل الأغلال التي كبل بها الشعب الجزائري ردحا معتبرا من الزمن دام١٣٢سنة.

الهوامش:

[1]- عبد الرحمن بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر(١٩٣٦-١٩٤٥)،الجزء الثاني، منشورات السائحي،الجزائر،٢٠٠٨،ص ص٢٨٨-٢٨٩.

[2] – محمد السعيد قاصري،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ١٨٣٠-١٩٦٢ ، دار الإرشاد للنشر والتوزيع،الجزائر،٢٠١٣،ص ص ٢٦٧-٢٦٨.

[3] – جيلالي صاري ومحفوظ قداش،المقاومة السياسية في الجزائر ١٩٠٠-١٩٥٤ ، ترجمة: عبد القادر بن حراث،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،١٩٨٧،ص ٨٦.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الاجتماعي من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي،بيروت لبنان، ٢٠٠٠،ص ص ١٢١-١٢٢.

[5] –جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف والمجاهد،الجزائر،٢٠٠٢،ص ٢٠٥.

[6] - Benjamin Stora, Zakia Daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie, Casbah éditions, Sans Date, p 148.

[7] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ١٩٣٠-١٩٤٥ الجزء الثالث-دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان-١٩٩٢.ص ص٢٣٩، ٢٤٠.

[8] - Archives d'Outre-mer à Aix-en-Provence, France, 08cab/869. Evénements du08 Mai 1945.

[9] - Archives d'Outre-mer à Aix-en-Provence , France, G.G.G.40G 136.Dossier Répression Judiciaire, Rapport daté le22 Septembre 1945.

[10] -محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر 1994 ص١٣.

[11] - Redouane Ainad Tabet, 08Mai1945 en Algérie ,Algérie, sans date, p79.

[12] - عبد السلام عكاش " القمع القضائي عقب حوادث ماي١٩٤٥ وقانون العفو مارس١٩٤٦.دراسة في ضوء الصحف الاستعمارية والشيوعية والوطنية "،حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد١٣، ديسمبر٢٠١٥، ص ص٣٣٨,٣٣٧.

[13] - رمضان بورغدة " التداعيات السياسية لحوادث ماي.جوان١٩٤٥"، أعمال الملتقى الدولي العاشر حول مجازر ٠٨ماي١٩٤٥ قالمة، يومي ٧و٨ماي٢٠١٢، ص٦٠.

[14] - عبد السلام عكاش ،المقال السابق،ص٣٤٨.

[15] - عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤،ص ص٣٥٧-٣٦٨

[16] - أحمد مهساس، الحركة الوطنية والثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة مسعود الحاج ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين لاندلاع الثورة التحريرية الجزائر،٢٠٠٢،ص٣١١.

[17] - يحي بوعزيز، السياسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري- المطبوعات الجامعية الجزائر١٩٩٥ .ص١٢٤

[18]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية ١٩٦٢ ،دار الغرب الإسلامي،بيروت،لبنان،١٩٩٧،ص٣١٧ .

[19]- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر ١٨٣٠-١٩٦٢،دار القصبة للنشر،الجزائر ٢٠٠٩،ص ٤٦٢.

[20]- عبد الله شريط، ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ طبع و نشر مكتبة البعث قسنطينة، الجزائر، ١٩٦٥، ص٢٢٧.

[21]– محمد الطيب العلوي،مظاهر المقاومة الجزائرية من عام ١٨٣٠ حتى ثورة نوفمبر ١٩٥٤، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،الجزائر،١٩٨٥،ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .

[22]– عبد الله شريط ومحمد الميلي، المرجع السابق،٢٢٧.

[23] - Ferhat Abbas، la nuit coloniale: Guerre et révolution d'Algérie-Alger livre éditions ,2011, p103 et suivantes.

8th of May1945Massacres in Algeria and its impact on the Relationship of the French Colonial Administration with the National Movement (1945-1947).

Key words:

Algeria, The French colonial administration, second word war، The 8th May 1945,The law of amnesty 1946,The, The fundamental law of Algeria 1947.

Summary:

After the end of the second word war in 1945,the defect France against Germany showed its arrogant force towards the isolated Algerian people when it committed the 8th of May 1945 horrible massacres and killed more than 45000persans,and detained the leaders of the Algerian national movement.

The colonial objective was to frighten the Algerian people who demanded the realization of the promises introduced as previously as sef-determined and freedom. Also, the French aimed at terrorising the rest of its colonies.

The reality of the focus in which France found itself in the eyes of the national and international opinion due to the mentioned massacres resulted in absorbing the Algerian people's anger.From this came the policy of pacification launched by the French administration to build bridges of a new relationship with the Algerian National Movement, especially during the years (1946-1947).Therefore, in this cesearch paper we try talk about the decision of amnesty of the political detainees which was published in March 9th, 1946 and the Fundamental Law called as the Algerian constitution by the French press. This started a lot of political controversy in Algeria and France.